

• مرسوم رقم 81-386 مؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 يحدد صلاحيات البلدية

والولاية واختصاصها في قطاع الشؤون الدينية

مرسوم رقم 81 - 386 مؤرخ في 29 صفر عام 1402

الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 يحدد صلاحيات
البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع
الشؤون الدينية.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على تقرير وزير الداخلية ووزير
الشؤون الدينية،

وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10
و 152 منه،

وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7
شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 المعدل
والمتمم، والمتضمن القانون البلدي،

وبمقتضى الامر رقم 67 - 281 المؤرخ في 19
رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967
والمعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار
التاريخية والطبيعية،

وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

وبمقتضى الامر رقم 71 - 79 المؤرخ في 15
شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 المعدل
والمعلق بالجمعيات،

وبمقتضى الامر رقم 72 - 7 المؤرخ في 6
صفر عام 1392 الموافق 21 مارس سنة 1972
والمتمم احداث مركز ثقافي اسلامي ونظامه
الاداري والمالي،

وبمقتضى الامر رقم 75 - 78 المؤرخ في 12
ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975
والمعلق بالجنازات،

وبمقتضى الامر رقم 77 - 3 المؤرخ في أول
ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977
والمعلق بجمع التبرعات،

وبمقتضى القانون رقم 78 - 13 المؤرخ في
أول صفر عام 1399 الموافق 31 ديسمبر سنة 1978
والمتمم قانون المالية لسنة 1979، ولاسيما المادة
17 منه،

وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 135 المؤرخ في
10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973
والمتمم لامركزية اعتمادات الدولة الخاصة
بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات،

وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 136 المؤرخ في
10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973
والمعلق بشروط تسخير مخططات البلديات الخاصة
بالتنمية وتنفيذها،

وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في
10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973
والمتمم تحديد الشروط الخاصة بتطبيق الامر
رقم 69 - 38 المؤرخ في 23 مايو سنة 1969 والمتضمن
قانون الولاية

وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 138 المؤرخ
في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973
والمتمم تحديد شروط اعتمادات التسيير المخصصة
للمجالس التنفيذية للولاية،

وبمقتضى المرسوم رقم 75 - 152 المؤرخ في
12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975
والمتمم تحديد قواعد حفظ الصحة فيما يخص
الدفن ونقل الجثث واخراج الموتى من القبور
واعادة دفنها،

وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 141 المؤرخ في
16 شوال عام 1399 الموافق 8 سبتمبر سنة 1979
والمتمم تشكيل المجلس التنفيذي للولاية وتنظيمه
وسيره،

وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 30 المؤرخ في
22 ربيع الاول عام 1400 الموافق 9 فبراير سنة 1980
والمتمم صلاحيات وزير الشؤون الدينية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تخول أجهزة البلدية والولاية في اطار التشريع الجارى به العمل، صلاحيات القيام بكل اجراء يرمى الى تشجيع تطوير العمل الدينى فى المناطق الترابية التابعة لها .

المادة 2 : تكلف أجهزة البلدية على الخصوص بما يأتى :

- تصون المساجد والمدارس القرآنية والمراكز الاسلامية،

- تصلح المقابر وتصونها، وتنشئ المصالح العمومية المكلفة بتنظيم الجنائز،

- تعد قوائم المترشحين لحج بيت الله الحرام، وحفاظه، بالإضافة الى ذلك، على المساجد التى تكتسى طابعا تاريخيا .

المادة 3 : تكلف الولاية على الخصوص بما يأتى :

- تصون المساجد ذات الطابع الوطنى أو التاريخى التى يضبط وزير الشؤون الدينية قائمتها بقرار،

- تنجز المساجد والمدارس القرآنية والمراكز الثقافية الاسلامية المسجلة فى مخطط التنمية، تراقب حسابات ومنجزات الجمعيات الدينية،

- تنظم الملتقيات والندوات والمعارض التى تتعلق بالثقافة الاسلامية تبعا للبرنامج الذى يقرره وزير الشؤون الدينية،

- تقوم بالعمليات المرتبطة بالحج الى بيت الله الحرام،

- تسلم رخص جمع التبرعات وتسهر، زيادة على ذلك، على ترميم المساجد ذات الطابع التاريخى بالاتفاق مع السلطات المعنية .

المادة 4 : تحدد مميزات المنشآت الاساسية المرتبطة بالعمل الدينى ومقاييسها التقنية بقرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية ووزير الشؤون الدينية ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية .

المادة 5 : يمكن البلدية أو الولاية، حسب الحالة، أن تنظم مشاركة المواطنين والهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، نقدا أو عرضا، فى انجاز المنشآت الاساسية المرتبطة بالعمل الدينى .

المادة 6 : تساعد الدولة البلدية والولاية تقنيا، لاسيما فى الدراسات والانجازات .

المادة 7 : تتولى الدولة تكوين الموظفين المتخصصين فى حقل العمل الدينى .

المادة 8 : يخضع تخصيص أى بناية ترتبط بالعمل الدينى للموافقة القبلية من وزير الداخلية ووزير الشؤون الدينية .

المادة 9 : يجب أن يقترون كل منح جديد فى حقل العمل الدينى يسند الى البلدية أو الولاية بموارد ووسائل مطابقة له .

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 .

الشاذلى بن جديد